

Distr.
GENERAL

A/RES/54/225
15 February 2000

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠٠ (و) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/54/588/Add.6)]

٢٢٥/٥٤ - تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد المبادئ والالتزامات المكرسة في إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية^(١) الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ والمبادئ المتضمنة في إعلان بربادوس^(٢) وبرنامج العمل^(٣) اللذين اعتمدتهما المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٤، فضلاً عن الإعلانات والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة،

إذ تشير إلى الإعلان^(٤) والوثيقة الاستعراضية^(٥) اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين،

وإذ تشير أيضاً إلى العمل ذي الصلة الذي أنجزته المنظمة البحرية الدولية،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ٨، المرفق الأول.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) انظر القرار د-٢/٢٢، المرفق.

وإذ تضع في الاعتبار جميع القرارات الأخرى ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة،

وإذ تعيد تأكيد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(٥) واذ تؤكد الطابع الأساسي للاتفاقية،

وإذ تضع في الاعتبار اتفاقية حماية البيئة البحرية وتنميتها في منطقة البحر الكاريبي الكبرى،
الموقعة في كارتاخينا، كولومبيا، في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٣^(٦)، وتتضمن تعريفا لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى
والتي يشكل البحر الكاريبي جزءا منها،

وإذ ترى أن منطقة البحر الكاريبي تشمل عددا كبيرا من الدول، والبلدان، والأقاليم، ومعظمها من
البلدان النامية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة إيكولوجيا واقتصاديا، وتتأثر أيضا، في جملة أمور،
بقدرتها المحدودة، وقواعد مواردها الضيقة، وضآلة مواردها المالية، ومشاكلها الاجتماعية، ومستويات الفقر
العالية فيها، وبتحديات وفرص العولمة،

وإذ ترى أيضا أن منطقة البحر الكاريبي، التي تفصلها كلها تقريبا عن المحيطات إما قارات
أو أراض جزرية، تتميز بتنوع أحيائي فريد، ونظم إيكولوجية ضعيفة للغاية، تمثل ثاني أكبر نظام للشعب
المرجانية في العالم، واعتماد معظم الدول والبلدان والأقاليم الكبير على مناطقها الساحلية وعلى البيئة
البحرية بصفة عامة لتحقيق احتياجاتها وأهدافها من التنمية المستدامة، وعدد المناطق البحرية وطابعها
المتداخل الخاضع للسيادة والولاية القضائية الوطنية التي تمثل تحديا للإدارة الفعالة للموارد، والاستخدام
المكثف لمنطقة البحر الكاريبي للنقل البحري، والتهديد الذي يسببه التلوث نتيجة للنفايات الصادرة عن
السفن، وانبعاث مواد خطيرة ومضرة انتهاكا للقوانين والمعايير الدولية ذات الصلة رغم زيادة عدد التدابير
التنظيمية،

وإذ تؤكد أن بلدان منطقة البحر الكاريبي معرضة تعرضا كبيرا للخطر نتيجة لتغير المناخ وتقلبه
والظواهر المرتبطة بذلك مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، وظاهرة التذبذب الجنوبي للنينيو، وازدياد تواتر
وشدة الكوارث الطبيعية بسبب الأعاصير والفيضانات والجفاف، وأن هذه البلدان معرضة أيضا للكوارث
الطبيعية مثل تلك الكوارث التي تسببها البراكين والموجات الزلزالية والزلازل،

وإذ تضع في اعتبارها التفاعل والمنافسة الكبيرين بين الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية في بلدان
المنطقة من أجل استخدام المناطق الساحلية والبيئة البحرية ومواردها،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا الجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الكاريبي لكي تعالج بصفة كلية
أكبر القضايا القطاعية المتصلة بإدارة البحر الكاريبي وهي بذلك تعزز نهجا إداريا متكاملًا للبحر الكاريبي
في سياق التنمية المستدامة،

(٥) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، المجلد السابع عشر، (منشورات

الأمم المتحدة، رقم المبيع A.84.V.3)، الوثيقة A/CONF.62/122.

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٠٦، الرقم ٢٥٩٧٤.

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الكاريبي في إطار رابطة الدول الكاريبية لزيادة تطوير مفهوم البحر الكاريبي والسعي للاعتراف به كم منطقة ذات أهمية خاصة في سياق التنمية المستدامة،

وإذ تدرك أهمية منطقة البحر الكاريبي للأجيال الحالية والمقبلة وأهميتها للتراث، ولمواصلة الرفاهية الاقتصادية للشعب الذي يعيش في المنطقة واستمرار سبل رزقه، والحاجة الملحة لكي تتخذ بلدان المنطقة الخطوات الملائمة للمحافظة عليها وحمايتها بدعم من المجتمع الدولي،

وإذ تلاحظ مشكلة التلوث البحري الناجمة، في جملة أمور، عن مصادر برية في منطقة البحر الكاريبي،

١ - تسلم بأهمية اعتماد نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة؛

٢ - تشجع على زيادة تطوير النهج الإداري المتكامل في منطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة، بحيث يشمل عناصر بيئية واقتصادية واجتماعية وقانونية ومؤسسية، ويضع في الاعتبار الخبرات المكتسبة وأحكام جدول أعمال القرن ٢١^(٧)، وبرنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٨) ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة وعمل لجنة التنمية المستدامة، وفقا للقانون الدولي ذي الصلة بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار^(٩)؛

٣ - تطلب إلى البلدان الكاريبية زيادة تطوير النهج الإداري المتكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة؛

٤ - تطلب أيضا إلى المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، لا سيما الوكالات ذات الصلة، أن تدعم بنشاط الجهود المبذولة لزيادة تطوير وتنفيذ النهج المذكور أعلاه؛

٥ - تطلب كذلك إلى الدول الأعضاء إعطاء الأولوية لتحسين قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ وزيادة مشاركتها في الآليات القائمة لإتاحة الرد السريع والفعال والمنسق على الكوارث الطبيعية ولاحترار الأضرار البيئية في منطقة البحر الكاريبي في حالة وقوع الحوادث بكافة أشكالها فيما يتصل بالنقل البحري؛

٦ - تدعو جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ إجراءات حسب الاقتضاء للتصدي للمصادر البرية للتلوث البحري؛

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٢-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، تحت البند الفرعي المعنون "زيادة تنفيذ برامج عمل التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية"، في إطار البند المعنون "البيئة والتنمية المستدامة"، على أن يضع في الاعتبار الآراء التي تعرب عنها المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

الجلسة العامة ٨٧

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩